اقترابات فشل الدولة:
دراسة في الحالة الإفريقية

أ.د. عبد القادر عبد العالي
قسم العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة

يعتبر التنظير للدولة، ومحاولة بناء نظرية جديدة للدولة، ضمن علم السياسة المقارن، وضمن نظريات العلاقات الدولية، من الاهتمامات التي شغلت الاتجاهات المؤسسية الجديدة neo-institutionalism، حيث يعتبر المجال الإفريقي لشمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء مثالاً نموذجياً لدراسة أزمة الدولة في العالم الثالث.

وتعتبر هذه الورقة محاولة لمحاكمة النظريات التي تحاول دراسة الدولة كمؤسسة ومنظمة ضمن المجتمع، بحيث تعتبرها «منظمة فائقة التنظيم»، وبمثابة «مؤسسة المؤسسات» ضمن المجال الاجتماعي.

وعليه؛ ستناقش هذه الدراسة مجموعة من النظريات، بمقارنتها بنظرية الدولة في المجتمع، كاقتراب نظري يلقي الضوء على المشكلات والقضايا التي تواجهها الدول الإفريقية، خصوصاً البارزة منها في الدراسات السياسية، أو التي تمثل نماذج متطرفة في مقاييس فشل الدولة، مثل الصومال، أو التي لها تجارب رائدة في مجال التنمية وبناء الدولة، مثل نيجيريا والجزائر والمغرب. وذلك بالاستعانة بمنهج المقارنة التحليلي، بغية اختبار بعض الفرضيات حول إمكانية تفسير وضعية الدولة في القارة الإفريقية، واختبار وضعية هذه الفرضية من خلال الإجابات النظرية في أدبيات السياسة المقارنة وفي العلوم الاجتماعية.

نظرية الدولة في إطار علاقة الدولة بالمجتمع:

ليس من السهل اختصار نظريات الدولة في جانب معيّن من جوانب ومواضيع الدولة التي تتشعب وتتشابك، فهناك النظريات التي بحثت في نشأة الدولة، وكان لها ارتباط وثيق مع الأطروحات الفلسفية والمعيارية، وبين تلك الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية التي بحثت في الأسس الاجتماعية والتاريخية لنشأة الدولة، باعتبارها اختراعاً بشرياً عرفته المجتمعات الزراعية الأولية، أو تلك المجتمعات القائمة على الرعي، والتي شهدت توسعاً في التحالفات القبلية نتيجة الإخضاع والهيمنة.

الدولة التنموية هي التي تتشكل وظيفتها ومهامها محلياً واجتماعياً، وتبحث عن الحلول التنموية الملائمة انطلاقاً من البيئة المحلية الواقعية

ومن بين التنظيرات الحديثة للدولة تلك التي تحاول أن تؤسس لعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، أو تشريح عمل الدولة على المستوى الاجتماعي، ومحاولة قياس قدرات الدولة على التغيير الاجتماعي العميق، وقدرة الدولة على أداء أدوارها التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واكتمال سيطرتها على الرعايا والمواطنين، وفرض القواعد القانونية وبسط السيادة الكاملة.

لكن التنظير أخذ يتجه نحو وجهة معيارية وتجريبية أخرى، تتمثل في دراسة أسباب عجز الدول في المجالات الإفريقية، في مقابل تغير وظيفة الدولة في المجالات الأوروبية والشمال أمريكية، من دولة الرعاية إلى دولة أكثر ليبرالية وفق أيديولوجية الليبرالية الجديدة، والتغير الذي يمس وظيفة الدولة وعلاقتها بالسوق.

لكن المشكلة في العالم الإفريقي والشمال إفريقي يتمثل في مستوى وجود الدولة، وقدرتها على تأمين وظيفة التنمية والتكامل والاندماج، ومواجهتها لمجموعة من التحديات، والتي تشمل التحدي التنموي، فالوظيفة الأساسية التي وسمت بها دول ما بعد الكولونيالية هي

تحولها من الدولة التابعة كولونيالياً إلى دولة تنموية. وكيف أن هذا الدور التنموي قد انحرف نتيجة عدة عوامل، منها الفراغ الاجتماعي الذي وجدته الدول وعملت على سدّه، أو محاولة إضعاف المجتمع المدني الناشئ، ببسط آليات هيمنة تشمل توظيف الكوربوراتية التقليدية والتحديثية لإنتاج مجتمع لا مدني موازٍ للمجتمع المدني الناشئ تدريجياً، من ثنايا الطبقات الوسطى والأجيال المتعلمة، والتي تسعى إلى التغيير، وتنشد التحول الديمقراطي، وتنتقد ممارسات النخبة الحاكمة التي تتسم بالفساد والرشوة والمحاباة والممارسات الزبونية التي تسعى إلى استطالة ممارسة السلطة إلى أمد طويل، هذه الظاهرة في طريقة اشتغال الدولة وتكويناتها النخبوية تكاد تتشابه بين الحالة الشمال إفريقية والإفريقية ما وراء الصحراء، مع وجود فوارق واستثناءات تصنعها بعض المجتمعات والدول الإفريقية.

من الاقترابات المهمة في هذا المجال اقتراب الدولة في المجتمع، وفق الصيغة التي قدمها أحد أبرز رموزها، وهو الباحث جويل ميغدال Joel Migdal، من خلال ثلاثة أعمال مهمة حوله[1]، والتي حاول من خلالها أن يبين دور الدولة ضمن المجال الاجتماعي، وكيف تتخذ الدولة في بعض الوضعيات دور المهيمن على المجتمع، وهذا سيساعد على معرفة درجة التغلغل المؤسساتي والدولتي في المجتمع، وأن ذلك مرتبط بالعديد من العوامل، منها صورة الدولة ومؤسساتها، وفي مقابل ذلك هناك الاختراقات التي يمكن أن تحدث في الدولة من قبل القوى والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ومن هنا تكتسب نظرية الدولة في المجتمع أهمية تحليلية، خصوصاً حين يتم ربطها بالسياق الاجتماعي والتاريخي وبنمط وبنية الدولة القائمة. فالنظرية تعتبر أن الدولة منظمة متخصصة في وضع القواعد التنظيمية، وتسعى نحو الهيمنة على المجتمع، ولكنها تواجه مقاومة ومنافسة من التنظيمات الاجتماعية المتنوعة التي يتشكل منها المجتمع، وهذه المقاومة للإخضاع الدولتي، هو الذي يشكل تلك العلاقة المتفاوتة بين الدولة والمجتمع، وما إذا كانت العلاقة تقوم بين مجتمع قوي ودولة ضعيفة أو العكس، أو بين مجتمع ودولة ضعيفين في الوقت نفسه.

إن ما يحدد هذه العلاقة هو حقل القوة والسلطة الذي تمارسه الدولة في المجتمع، عن طريق تعدد المجالات وتوسيعها وتجنيد الموارد، حيث ان عملية تشكل الدولة هي عملية مستمرة لعنصرين: صورتها كمنظمة متماسكة ومسيطرة على مجال سكاني وجغرافي له حدوده المعترف بها، والممارسات الفعلية التي تقوم بها أجزاء الدولة ومؤسساتها[2] من أجل

(١) أهم أعماله في هذا الصدد: Migdal, Joel S. Boundaries and Belonging: States and Societies in the Struggle to Shape Identities and Local Practices. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2004: Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World. Princeton, N.J: Princeton University Press, 1988 ; Migdal, Joel S., Atul Kohli, and Vivienne Shue, eds. State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge [England] ; New York: Cambridge University Press, 1994.

(٢) Joel S. Migdal, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge ; New York: Cambridge University Press, 2001), p.16.

ترسيخ صورة الدولة في المجتمع، وتحقيق الخضوع للقواعد التي ترسمها الدولة على بقية التنظيمات الاجتماعية. هذا التنظير يفتح المجال أمام قدرات الدولة وبنيتها وقدرتها على بسط نفوذها وسيادتها والموانع التي تحول دون ذلك.

أولاً: الدولة في المجال المغاربي والشمال إفريقي:

من بين أقدم المحاولات المعروفة لدراسة المجال المغاربي، والتنظير لها، مقدمة ابن خلدون الشهيرة، والتي يسود التوجه العام في دراسة مضامينها وفكر ابن خلدون حول «العصبية»، فإنه طرح من خلالها بواكير لنظرية حول نشأة الدولة والمراحل التي تمر بها من القوة إلى الضعف، وأن هناك متغيراً اجتماعياً مهماً في نشوئها وتطورها يتمثل في «العصبية القبلية»، حيث تخضع الدولة لدورة العصبية التاريخية، والتي تمر فيها الدولة عبر أربعة أجيال من العصبية، الجيل الأول لها ينشئ الدولة ويمتلك قوة العصبية، والأجيال اللاحقة التي ستستوطن المدينة أو الحاضرة ستضعف فيها نوازع العصبية وينحل الملك، وتحل محلها عصبية أخرى.

وفي الحقيقة؛ هذا التحليل الخلدوني والتوصيف لدورات الحكم السلالية التي سادت في بلاد المغرب، وفي أنحاء العالم الإسلامي، إنما تصف وتُنظّر لضعف الدولة وعجزها المستديم عن إنشاء مجال مستقل لها عن العصبية القبلية وبالتالي عن المجتمع، حيث عانت الدولة المغاربية لما قبل الموحدين وما بعدهم إلى اختراقها واستعمالها من قِبل الأنظمة الاجتماعية القبلية، ولم تنجح المساعي التي بذلها حكام الموحدين في الخروج من هذه الأزمة التاريخية والدولتية المستديمة في بلاد المغرب.

التنظير للدولة في هذا المجال القاري والمتنوع أهمل إلى حدٍّ بعيد الاختلافات والتنوعات القائمة في تجارب بناء الدول، وساده نوع من الخطاب النظري

فالدولة المغاربية على وجه التحديد، ونستثني من ذلك الدولة المصرية القائمة على نهر النيل، والتي تتسم بعمق مماسس وتاريخي وموروث منذ أقدم العصور التاريخية، حيث تمكنت الدولة من تطوير بيروقراطية وإدارة جبائية وتنظيمية مستقلة عن المجتمع وعن التكوينات الاجتماعية التي تتغير من زمن لآخر، بحسب الهجرات الوافدة من الشرق الأوسط ومن شمال إفريقيا، ومن أهمها هجرات أسر الهكسوس الحاكمة في مصر، ومن بعدها الأسر الليبية التي أسسها شيشناق الفرعون ذو الأصول المشواشية اللوبية. لكن وظيفة الدولة التنظيمية والجبائية بقيت على حالتها، فمصر كدولة تعتبر من الحالات المتميزة إفريقياً وشمال إفريقياً.

أما الدول المخترقة قبلياً أو المقبلنة والقائمة على العصبية الاجتماعية؛ فهي تتفاوت من دولة مغاربية إلى أخرى.

لكن الدولة الكولونيالية عملت على تحطيم هذه القاعدة الاجتماعية للدولة، واستبدالها بقاعدة بيروقراطية وعسكرية أكثر انفصالاً عن المجتمع، ونتيجة لهذه الممارسة الكولونيالية،

أثناء فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وموريتانيا، والانتداب الاستعماري في تونس والمغرب، تشكل مجال الدولة من جديد على ثنائية: الشيخ والمريد، وعلى ثنائية الوصاية على المجتمع، وتميزت وظيفة الدولة في هذا المجال في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق التحول الاجتماعي القائم على التحديث، وتعزيز الوحدة الوطنية في إطار مفهوم قُطري للوطنية.

إن التنظير ومحاولة تفسير تحولات ونشوء الدولة الحديثة، في الشمال الإفريقي والمنطقة المغاربية، يقترن بعدة توجهات نظرية، تحاول أن تفسر أزمة الدولة الحديثة، ولكن ضمن مجال جغرافي ثقافي مشترك، هو المنطقة العربية أو شمال إفريقيا والشرق الأوسط، نستعرضها فيما يأتي:

١- الدولة التسلطية:

هذا الاهتمام النظري يحاول أن يؤكد الطابع التسلطي Authoritarianism اللصيق بالدولة في المشرق العربي وفي شمال إفريقيا، فالاستبداد السلطوي كان ولا يزال وطيد الصلة بالنزعة الدولتية التي تؤكد نفسها عبر التاريخ، وتحتاج فيها الدولة إلى تأكيد نفسها من خلال تطوير بيروقراطية مركزية، وممارسة سلطانية.

وتحاول هذه التوجهات النظرية، المتمركزة على الدولة، تأكيد فرضيات متعددة حول تأثير نمط الإنتاج الاقتصادي على إعادة إنتاج الدولة التسلطية في المنطقة، أو من خلال استعادة مفهوم ماكس فيبر حول النظم السلطانية والنظم الأبوية والإراثية، كنمط سائد من السلطة في هذه الدول.

ولذا يرى نزيه الأيوبي: أن الطبيعة التسلطية للدولة العربية، والتي يمكن أن تترادف مع وصفها بدول صلبة ودول ضاربة، لكنها ضعيفة ومحدودة التأثير وليست دولاً قوية بالمفهوم المؤسسي، فهي دول ضاربة لأن العنف القمعي يحتل مكانة مهمة وحيوية في تأسيسها واستمراريتها، حيث يميز الأيوبي بين النوعين القوي والضاربة، فالدول العربية قد تكون عنيفة، ولكن هذا العنف دليل على ضعفها، لأن هناك تمييزاً مهماً بين «قوة الدولة» الذي يتعزز بالمؤسسات القوية وبالشرعية التي تحظى بالقبول الشعبي والجماهيري، و«دولة القوة» التي تقتصر في بقاء سلطتها على الغلبة والقهر، وهي الحالة السائدة في العالم العربي: «كما أن الدولة القوية يجب تمييزها عن الدولة الضاربة التي على درجة من التضاد مع المجتمع؛ بحيث أنها لا تستطيع أن تتعامل معه إلا من خلال القسر واستخدام القوة السافرة، ومن هنا جاءت تسميات «الدولة البوليسية» و«الدولة الأمنية» و«دولة المخابرات». أما الدولة القوية فإنها تكمل المجتمع ولا تناقضه، ولا تظهر قوتها في إخضاعها للمجتمع بل في قدرتها على العمل مع مراكز القوة في المجتمع أو من خلالها»[١].

أما مسعود ظاهر؛ فيرى أن التوجه التسلطي في الدولة العربية يعود إلى الطبيعة البنيوية لنشأتها، واندراجها ضمن الهيمنة الأوروبية والمشاريع السياسية لها، مما حولها إلى دول ناشئة عن تجزئة استعمارية، وتعاني التجزئة الاجتماعية الداخلية، ومرتبطة وظيفياً على وجه التبعية بالنظام الاقتصادي العالمي[٢].

(١) نزيه ن الأيوبي، تضخيم الدولة: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠)، ٨٨١.

(٢) مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي: ١٨٤٠-١٩٩٠م، (دار الآداب، ١٩٩١م).

أما خلدون حسن النقيب؛ فيرى أن الطبيعة التسلطية للدولة في العالم العربي هي موروث ثقافي وتاريخي يمتد إلى ما قبل الخلافة العثمانية المتسمة بالحكم السلطاني[١]، وإلى طبيعة تكوين السلطة اجتماعياً، وإلى اندراجها ضمن نموذج عالمي للسيطرة وتوسع القطاع العام.

٢- الدولة الريعية:

يؤثر وجود مواد أولية خام وسهلة الاستخراج والتسويق على توفر موارد مالية مهمة للدولة، وهذا سيحول بطريقة جذرية وظيفة الدولة ونشاطها وعلاقتها بالمجتمع. فهناك نوعان من النتائج المترتبة على وجود الدولة الريعية أو جانبان: أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، فأهم نتيجة سياسية للدولة الريعية هو تمكنها من تحقيق استقلالية مالية عن المجتمع، وزيادة قدراتها التوزيعية على المجتمع، ولكن على حساب قدرتها الاستخراجية، فهي دول متأخرة نوعاً ما في تطوير إدارة متطورة لتحصيل الضرائب، وزيادة أهمية العامل الخارجي في التأثير عليها أكثر من العوامل الداخلية، والتي هي مهمة أيضاً.

وهذه الظاهرة تفسر إلى حدٍّ بعيد غياب الرغبة في التحول الديمقراطي عند الدول الريعية، لأن استقلالية الدولة عن المجتمع ستعمل على إعاقة الديمقراطية، وتحول الدولة إلى دولة رعائية ضمن ممارسات أبوية وزبونية تجاه المجتمع وتجاه المواطنين.

أما النتيجة الاقتصادية للدولة الريعية؛ فهي تتعلق بتحول نظامها الاقتصادي الريعي إلى نظام اقتصادي محلي غير منتج، فالموارد الريعية يمكن أن تضر على المدى المتوسط والبعيد بالاقتصاد الوطني، وتدفع الدولة إلى خيارات اقتصادية سهلة، ويجعلها تعتمد على الريع في إدارة الأنشطة الاقتصادية، التي ستتفاقم فيها مظاهر الفساد نتيجة للدولنة والتدخلية العالية في الاقتصاد.

وهنا تنحرف الممارسة السياسية إلى ممارسة تستقل فيها الدولة كمؤسسة لها موارد مستقلة عن المجتمع إلى دولة تسلطية ريعية، ولها نزعة للسيطرة على المواطنين والوصاية عليهم؛ بحجة توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية التي تجد تمويلها الأساسي من الريع.

وهذه الدول الريعية ستعاني من مشكلات اقتصادية متعددة، وتبرز الأزمة حين يتناقص حجم العائدات الناتجة عن الريع، وتلجأ إلى التقشف والمساس بالسلم الاجتماعي والمستوى المعيشي للمواطنين. وهنا يسميها أحد الباحثين بـ«لعنة الموارد»[٢]، وكيف أن الريع السهل يصبح بمثابة مخدر للنشاط الاقتصادي، ويلحق به الضرر وبالقدرات الإنتاجية وحوافز التصدير، ويؤدي إلى أن يعاني الاقتصاد من التضخم واختلال الميزان التجاري لصالح المزيد من الاستيراد.

لكن الوضعية الريعية في دول المنطقة لا تتعلق تحديداً وفقط بالدول التي لديها ثروات بترولية مثل ليبيا والجزائر، بل بممارسة ريعية احتكارية، حيث تسيطر فيها الدولة على مجمل نشاط التجارة الخارجية وعلى قسم كبير من النشاط الاقتصادي، ويجعل الحصول على أحد

(١) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م).

(٢) Michael Ross, The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations (Princeton University Press, 2012), p.38.

الامتيـــازات التجارية بمثابة ريـــع مؤكد نظراً للأرباح الكبيرة التـــي يجنيها صاحب الامتياز المقرب من السلطة السياسية.

وتتعلق فرضية الدولة الريعية بأنها نســـق يتـــم فيه إعـــادة إنتاج الســـلطة، والتي تتلازم معها ممارســـات أخرى مثل الفساد والزبونية والتبعيـــة. ولكن الريع وحده لا يفســـر العديد من تجارب الدول الأخرى التي امتلكت الثروات الريعية، لكنها تمكنت مـــن بناء اقتصاد متنوع ودولة مؤسسات قوية.

٣- الدولة المخزنية:

هو نموذج للدراسات التي تؤكد دور الدولة المركزي في تطوير علاقات خاصة بالمجتمع القبلي، ومن خلال آليات للســـيطرة تقوم على توظيف البنية القبلية لصالح السلطة السياسية، بتقسيم المجال القبلي وفق قاعدة «فرق تسد» إلى قبائل المخزن الموالية له والمســـؤولة عن جمع الضرائب، وقبائل السيبة التي تتصارع مع نفوذ المخزن وقبائله الموالية له. حيث يقتصر دور الدولـــة ما قبـــل الحديثة علـــى الحضور الاجتماعـــي في حدّه الأدنـــى فقط: في إثبات الولاء للسلطان عن طريق دفع الضريبة.

وقد تطورت الدولة المخزنية في المغرب، كغيرها من دول المشرق وشمال إفريقيا، بفعل العامل الخارجي والمتمثل في التهديد العسكري الأوروبي، والذي كان العامل المشترك لكل دول المنطقة: العثمانية، المغربية، المصرية في عهد محمد علي باشا، والفارسية، مما جعلها تشرع في إدخال مجموعة مـــن الإصلاحات الإدارية على الدولـــة، تندرج هذه التغيرات والتحديثات فيما يُســـمى بـ«التحديـــث الدفاعي»[١]، حيث شـــملت الإصلاحات: إصلاح الجيش وتطوير تنظيمه وأســـلحته، وتطويـــر الإدارة المركزية، وتطوير نظام الضرائب والجباية.

٤- الدولة الوطنية والقطرية المأزومة:

يتكرر في الأدبيات السياســـية، خصوصاً التنموية منها، ذكر أزمة الدول الناشئة حديثاً، في تعاملها مع عنصرين أساسيين من عناصر الدولة، وهما السكان والإقليم، فالسكان لابد أن تصاغ لهم هوية قومية، أو تتأسس الدولة على تصور للأمة، باعتبار أنها ينبغي أن تكون دولة أمة. لكن في الواقع العربي والشـــمال إفريقـــي تعتبر الدول في التصـــور الثقافي والتاريخي هي دول قُطرية، لشـــعوب تشترك في نفس الميـــراث الديني واللغوي والثقافي المشترك، ويزداد هذا وضوحاً في المنطقة المغاربية.

ثانياً: الدولة في المجال الإفريقي:

تتشكل إفريقيا حالياً من خمس وخمسين (٥٥) دولـــة مســـتقلة ذات ســـيادة[٢]، وقد تمـــت دراســـة المجتمعـــات الإفريقية إبان الفترة الاســـتعمارية في إطار الأنثروبولوجيا والتفرعـــات المتعلقة بها مثـــل علم الأعراق والإثنولوجيـــا، وكثيـــراً ما تـــم التعامل مع المجتمعـــات الإفريقيـــة بوصفها مجتمعات بدائية وبدون دولة، وهـــي الصورة النمطية التي استمرت لفترات طويلة، وهي في الوقت نفســـه تُغفل وتهمل واقع وجود مؤسســـات سياســـية ودول ومماليـــك إفريقيـــة عريقة،

(١) Lisa Anderson, "The State in the Middle East and North Africa," Comparative Politics 20, no. 1 (1987): 1–18.

(٢) إضافة إلى سبع مناطق تخضع لسيادة أربع دول أوروبية، حيث تخضع كل من سبتة ومليلة وجزر الكناري للسيادة الإسبانية، وجزيرتي مايوت وريونيون للسيادة الفرنسية، وجزيرة مديرة للبرتغال، وجزيرة سانت هيلينا لبريطانيا.

تعاملت مع القوى الأوروبية ومع العالم القديم، فمملكة أكسوم الإثيوبية معروفة في الكتابات التاريخية الرومانية واليونانية.

وعلى الرغم من قِدم المجتمعات الإفريقية وحضارتها فإن ذلك لم يشفع لها لدى الاستشراق الغربي، ضمن الأنثروبولوجيا الاستعمارية، التي صورت المجتمعات الإفريقية كمجتمعات من دون حضارات متقدمة وتفتقر إلى الدولة، فالأدبيات المعروفة في مجال الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا السياسية، ركزت على ظاهرة المجتمعات من غير دولة عند النوير في جنوب السودان- على سبيل المثال.

ويسود في الأدبيات الغربية، وفي علم السياسة، تصوير أن الدول الإفريقية هي صناعة استعمارية وغربية، وأنها دول ما بعد كولونيالية، ورثت فيها النخب الحاكمة للدولة كل المؤسسات المتعلقة بالحكم في الدولة، حتى الحدود والمجال الديموغرافي تم رسمه وتقسيمه بعناية من قِبل الاستعمار الغربي.

لذا؛ فالأزمة الناتجة من الناحية المنطقية في الدول الإفريقية هي أزمة هوية قومية، ودول تمت صناعتها وتركيبها استعمارياً، فالعديد من الدول الإفريقية لم يتم تقسيمها مثلما تم تقسيم بلاد المشرق العربي أو بلاد المغرب الكبير ذات المجال الثقافي والديموغرافي والحضاري الواحد، بل تشكلت من خلال تجميع العديد من الإثنيات والمناطق الثقافية المتمايزة ضمن كيان دولة واحدة، وتمثل السودان ونيجيريا، وإلى حدٍّ ما تنزانيا وكينيا، نماذج لدول ما بعد كولونيالية تم تصميمها في العهد الكولونيالي.

وهذا التجميع الكولونيالي، لتشكيل عناصر ديموغرافية ومناطقية ضمن دولة واحدة، لا تزال تعاني منه هذه الدول الإفريقية من خلال الصراع المستديم والمتشكل ثقافياً وتاريخياً بين الشمال والجنوب، فهذا التصدع التاريخي الثقافي والمؤطر ضمن الظروف الكولونيالية تتسم به كل دول الساحل دون استثناء، وخصوصاً نيجيريا، فهناك شمال مسلم متأثر بالثقافة الشمال إفريقية، عند قبائل الهوسا والفولاني، وجنوب يتشكل من إثنيات أقل إسلامية، وأقرب إلى الثقافة الموروثة عن البلد المستعمر.

تمثل الحالة الإفريقية، في بناء الدولة وتشكلها، نموذجاً للتنظير الذي يعاني من القصور التفسيري، وتجاهل معطيات الواقع المتنوع والمتسارع في إفريقيا، حيث تبنى التوجه التنظيري الغربي، مجموعة من التصورات النظرية التي تؤكد حالة الأزمة التي تعاني منها الدول الإفريقية، وأنها نموذج للفشل الدولتي.

ويمكن تقسيم هذه التوجهات النظرية إلى ما يأتي:

١- نظرية الدولة المفترسة:

يسود لدى الكثير من الدارسين للمجتمعات الإفريقية أن الدولة في إفريقيا، باستثناء دولة جنوب إفريقيا، هي دول تعاني من الفساد السياسي إلى درجة كبيرة، وأن جهاز الدولة تسيطر عليه نخب عسكرية، ونخب سياسية فاسدة، حيث يحتكر القادة الأفارقة السلطة والثروة في آن معاً، وتمثل حالة موبوتو سيسي سيكو في زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، نموذجاً للنظام الكليبتوقراطي والدولة الناهبة والمنهوبة، حيث يتهمش المجتمع بطريقة كلية، وتُستنزف موارد البلاد بدرجة كبيرة.

وهذه الوضعية التي نجد أحسن من

يمثلهـــا كل الـــدول الإفريقية التي تســـجل مستويات عالية في مؤشرات الشفافية، وفق منظمة الشفافية الدولية على سبيل المثال، والتي تُســـمى بالنظم الكليبتوقراطية، وتمثل جمهوريـــة الكونغـــو الديمقراطيـــة (زائير- ســـابقاً) وجمهورية إفريقيا الوسطى حالات نموذجية لوضعية الافتـــراس، ويتطابق هذا مع التعريف الذي يعرّف «الدولة المفترسة» بأنها: تلك التي يحـــاول فيها الحكام تعظيم حجم مـــا يأخذونـــه على حســـاب رفاهية المواطنين[١].

٢- نظريات فشل الدولة وانهيارها:

يمثل هذا التوجه النظري الأكثر انتشاراً ورواجـــاً في العقـــود الأخيرة، بســـبب عدة معطيات، منها فشل التحول الديمقراطي في العديد من دول القارة الإفريقية، ووجود أكبر عدد من الدول المنهارة والفاشـــلة في القارة الإفريقية، التي تعاني مـــن الحروب الأهلية وانهيـــار الدولـــة، حيث أصبحـــت دول مثل الصومال والسودان وجنوب السودان، وبقية دول الساحل الإفريقي، نماذج متكررة للدولة الفاشلة، وللدولة المنهارة.

وفشل الدولة هو ظاهرة هيكلية مرتبطة لدى بعض الدارســـين بمســـار وجينيالوجيا تشكل الدول الإفريقية، التي صُنعت حدودها اســـتعمارياً، ولكن بناءً علـــى عوامل ثقافية وتجارية وجغرافية، وأحياناً بناءً على خطوط وهمية مثل الحدود التي تفصل بين الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وتشـــاد. وهذا الفشل يرجع إلى أزمة فـــي إدارة الحدود والإقليم، حيث عرفت إفريقيا منذ حصول بلدانها على الاستقلال نوعين من الحروب الإقليمية وعلى الحدود، هما: الحروب الانفصالية، وحروب الضم والاســـتيلاء علـــى الأراضي الأخرى للدول المجـــاورة[٢]. والعامل الأساســـي لا يرجع إلى الخلافات الحدودية بقدر ما يعود إلى النزاع على الثـــروات الموجودة حولها، فليبيـــا دخلت في صراع حدودي مع تشـــاد حول شـــريط أوزو الغني بالمعادن والثروات الباطنية، وخرجت منه ليبيا منهزمة قضائياً وعسكرياً.

فهنـاك نوعان من الصراعـات على الحدود والإقليم:

١) صراعات انفصالية:

على شـــكل تمرد ومحاولـــة إقامة دول جديـــدة، مثل محاولـــة إقامة دولـــة بيافرا داخل نيجيريا، والتي انتهت بفشل قيام هذه الدولة إثر دخـــول نيجيريا في حرب أهلية، والاســـتثناء الوحيد الذي تُوّج بقيام دولة هو نجاح انفصال إريتريا عن إثيوبيا.

٢) الصراعات المرتبطة بمحاولات الضم:

هذا النوع الثاني من الصراعات والحروب هو صراعات مرتبطة بمحاولات الضم، وهي التـــي يمكن أن يطلـــق عليهـــا «الصراعات الحدودية»، والتي تقـــوم على خلفية مزاعم توحيد مجموعـــات إثنيـــة أو عرقية تنتمي إلى الوطـــن الأصلي. ولا تـــكاد توجد دولة

(١) Boaz Moselle and Benjamin Polak, "A Model of a Predatory State," Journal of Law, Economics, and Organization 17, no. 1 (2001): 28

(٢) ACHILLE MBEMBE, "At the Edge of the World: Boundaries, Territoriality, and Sovereignty in Africa," in Beyond State Crisis? Postcolonial Africa and Post-Soviet Eurasia in Comparative Perspective, ed. Mark R. Beissinger and Crawford Young (Washington, D.C. : Baltimore: Woodrow Wilson Center Press ; Distributed by Johns Hopkins University Press, 2002), 65

إفريقيـــة ليس لها خلاف حـــدودي تتفاوت شـــدته مع جارتها، على خلفية الصراع على الموارد المائية والأنهار والبحيرات والمناجم والثروات الأرضية، واستغلال الحدود البحرية في استكشاف الغاز والبترول، خصوصاً في خليج غينيا.

وقـــد وجـــه العديد من الدارســـين عدة انتقادات لمفهوم «الدولة الفاشـــلة»، كتصور نظري يرونه غير دقيق، وشديد التعميم وغير محايـــد، ومن ثم فهـــو لا يخلو من توظيفات خاصـــة، فما يلاحظ عليه أنـــه ينطبق على حالات متعـــددة من الدول غير متجانســـة، وطريقـــة القيـــاس التي اعتمدهـــا صندوق الســـلام الدولـــي تجمع بيـــن متغيرات غير متجانســـة[1]، ويخفي هذا التصور النظري واقع تعدد حالات الحوكمة ومستوياتها التي تختلف بحسب خصوصيات الدول، وهو يُغفل واقـــع الحوكمة غير المركزيـــة، ولذلك فإنه مصطلح غير دقيـــق وغير تاريخي؛ كما يرى كلٌّ من كيل وأوليفر ناي[2].

الدولة الإفريقية ما بعد الاستقلال ورثت مؤسسات الدولة الاستعمارية، الإدارية والبيروقراطية وحتى العسكرية، وتحصلت هذه الدول على مجرد استقلال اسمي من الدول التي استعمرتها

وتعميم الدولة الفاشـــلة علـــى الحالات الإفريقية، وغيـــر الإفريقية، يخفي الأجندة الأيديولوجيـــة والسياســـية، خصوصاً عند الولايات المتحدة الأمريكية، كذريعة للتدخل فـــي هذه الـــدول، بحجة أن هـــذا النوع من الـــدول هو الحاضنـــة الملائمـــة للحركات الإرهابية التي تهدد السلام والأمن العالمي، وكذريعة لإلقاء مســـؤولية التخلف والفشـــل التنموي على سوء حوكمة هذه الدول من قِبل حكامها، وليس بسبب واقع التقسيم العالمي للعمل والتبادل الاقتصـــادي غير المتكافئ. وبدلاً من ذلك لابد مـــن اقتراح مصطلحات أكثـــر دقة، تعبّر عـــن الحـــالات المتمايزة: مثل حالات الدول المنهارة، والدول الهشـــة، والـــدول الضعيفـــة، والتي تعطـــي دلالات مختلفة لأوضـــاع متمايزة للـــدول من حيث درجـــة حضورها وقدرتها علـــى التحكم في مجالها السيادي الإقليمي.

(١) يحتوي «مقياس صندوق السلام» الخاص بفشل الدولة على ١٢ مؤشراً، ويتم حساب متوسط هذه المؤشرات: مؤشر الجهاز الأمني، مؤشر انقسام النخب، مؤشر احتجاج أو غضب المجموعات، المؤشر الاقتصادي، مؤشر عدم المساواة الاقتصادية، مؤشر النزوح وهجرة الأدمغة، مؤشر شرعية الدولة، مؤشر الخدمة العامة، مؤشر حقوق الإنسان، مؤشر الضغوط الديموغرافية، مؤشر النزوح واللجوء، ومؤشر التدخل الأجنبي. انظر: "Fragile States Index 2017 – Annual Report | Fragile States Index," accessed February 15, 2019, http://fundforpeace.org/fsi/2017/05/14/fragile-states-index-2017-annual-report/.

(٢) Charles T. Call, "Beyond the 'Failed State': Toward Conceptual Alternatives," European Journal of International Relations 17, no. 2 (2011): 303–326; Charles T. Call, "The Fallacy of the 'Failed State,'" Third World Quarterly 29, no. 8 (2008): 1491–1507; Olivier Nay, "Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids," International Political Science Review 34, no. 3 (2013): 326–341.

٣- نظرية الدولة ما بعد الكولونيالية:

إن نظرية الدولة ما بعد الكولونيالية على الرغم من أنها حالة إفريقية متميزة الوضوح؛ فإنها ظاهرة عامة أيضاً في دول الشرق الأوسط والشمال الإفريقي. لكن الدولة ما بعد الكولونيالية في إفريقيا هي الأكثر بروزاً وظهوراً في أدبيات ما بعد الكولونيالية، فالدولة ما بعد الاستقلال ورثت مؤسسات الدولة الاستعمارية، الإدارية والبيروقراطية وحتى العسكرية، وتحصلت هذه الدول على مجرد استقلال اسمي من الدول التي استعمرتها، وتمثل فرنسا وبريطانيا البلدين الأوروبيين اللذين استعمرَا معظم دول إفريقيا باستثناء إثيوبيا، ثم تأتي بقية الدول الأوروبية، مثل بلجيكا التي احتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وإيطاليا التي احتلت الصومال ولفترةٍ قصيرة إثيوبيا.

٤- نظرية الدولة التنموية:

هذا النموذج من الدولة هو نمط تفسيري لوظيفة الدولة التحديثية في إفريقيا، وهو نموذج معياري وتفسيري لمهام الدول الجديدة في إفريقيا، بالعودة إلى أهمية الدولة في التنمية، وكرد فعل على شيطنة الدولة الإفريقية، ووصمها بمجموعة واسعة من الصفات: الفاشلة، الناهبة، المفترسة، المنهارة، الإراثية،... إلخ، والتي أهملت النظرة الواقعية والتاريخية وما أنجزته الدول الإفريقية خلال عقود، فهي دول تبحث عن تحديث مجتمعاتها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية، وتطوير أدائها في الحكم الجيد، وتطوير القطاع الخاص.

ولكن هذا النموذج تعرض للتحدي الجوهري؛ بتحول هذه الوظيفة إلى ممارسة الافتراس، وفشل التحول الديمقراطي، وممارسة الزبونية والفساد في الكثير من الحالات في إفريقيا، فالدولة التنموية نموذج شبه غائب في إفريقيا عند منتقدي الأوضاع الحالية الإفريقية، وهي نمط من «الدولة المستحيلة» إفريقياً، أو التي تواجه تحدياً في وجودها.

لكن المدافعين عن حقيقة الدور التنموي للدولة الإفريقية ينطلقون من كون مفهوم التنمية يتعلق بعنصرين: عنصر أيديولوجي تتحدد على أساسه وظيفة الدولة ومهمتها وتوجهها التنموي developmentalist باعتباره وظيفة محورية وأساسية للدولة، بحيث تكون شرعيتها مرتهنة بالإنجاز التنموي في التصنيع وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التحديث الاجتماعي. وعنصر الجانب البنيوي للدولة التنموية، وهو توفرها على مقدار من القدرات الإدارية والبيروقراطية والمالية التي تؤهلها لتنفيذ سياساتها التنموية، وتجعلها قوة ذات استقلالية ذاتية autonomy إزاء المجتمع، وأنه يُفترض في هذا النوع من الدول أن تكون فيه الدولة أقوى من المجتمع، لكنها منغرسة فيه؛ حتى يتم تفادي افتراس الدولة له[١].

فالدولة التنموية ليست غريبة عن المناخ الإفريقي- كما يرى من يدافع عنها[٢]، بدليل التطور التنموي والاقتصادي الذي تشهده بعض الدول الإفريقية، والنقلة النوعية التي شهدتها المجتمعات الإفريقية بعد خروجها من الفترة الاستعمارية. لكن الدولة التنموية

(١) Thandika Mkandawire, "Thinking about Developmental States in Africa," Cambridge Journal of Economics 25, no. 3 (2001): 290

(٢) Mkandawire, 310

تعرضت لبعض النكسات، نظراً لاعتماد بعض الدول على تنفيذ بعض برامج التنمية والتصحيح الهيكلي من قِبل الدول الغنية والمؤسسات الدولية، والتي فشلت في نهاية الثمانينيات.

فالدولة التنموية هي التي تتشكل وظيفتها ومهامها محلياً واجتماعياً، وتبحث عن الحلول التنموية الملائمة انطلاقاً من البيئة المحلية الواقعية.

والإنجاز الملموس الذي يجسد ظهور الدولة التنموية ووجودها في المجال الإفريقي هو التطور الاقتصادي والسياسي الملموس خلال عقود من الزمن، حيث بدأت الدول الإفريقية تتحول من نموذج الدولة التنموية التسلطية إلى الدولة التنموية الديمقراطية (الجدول (١) يدعم هذه النظرة؛ بتحول قسم مهم من الدول الإفريقية نحو الانفتاحية التسلطية والديمقراطية).

جدول (١): وضعية الديمقراطية بحسب مقياس الديمقراطية والدكتاتورية:

	دول ديمقراطية		دول أنوقراطية		دول تسلطية	المجموع
	ديمقراطية كاملة	ديمقراطية	منفتحة	منغلقة		
مشروع بوليتي (٥)-٢٠١٨	١	١٥	١٥	١٤	٣	٤٨
النسب المئوية	٢	٣١	٣١	٢٩	٦	١٠٠

المصدر:
Center for systemic Peace, "INSCR Data Page," accessed June 6, 2021, http://www.systemicpeace.org/inscrdata.html

خاتمة:

على الرغم من وحدة المجال الإفريقي، من الناحية الجغرافية والقارية على الأقل، بين دول شمال إفريقيا وبقية دول إفريقيا التي يطلق عليها دول ما وراء الصحراء، فإن التنظير للدولة في هذا المجال القاري والمتنوع أهمل إلى حدٍّ بعيد الاختلافات والتنوعات القائمة في تجارب بناء الدول، وساده نوع من الخطاب النظري ذي البعد الواحد والمتركز في الحالات أكثر من المقارنات المتوسعة، مما جعله ينحصر في خطاب الدولة التي تعاني من الأزمة، وأن هناك حالة مرضية للدولة والمجتمع، واللذين يوصمان بالفشل وبالضعف والهشاشة.

لكن إعادة طرح العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ بدل طرح النظرية الخاصة بالدولة في المجتمع، هو الذي يمكن أن يفيد في إعادة صياغة دراسات ميدانية لحالة الدول الإفريقية، وتطور أبنيتها التنظيمية ووظائفها الحيوية، وقدراتها على تطوير المجتمعات الإفريقية، وتحقيق الدور التنموي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

وهذا يتطلب مراجعة نقدية للتوجهات النظرية السائدة، والتي قد تطرح بعض التفسيرات المختزلة، ولكن ضمن قالب وشبكة من المفاهيم الفخمة والمعقدة ■